

Distr.: General
28 August 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ الإعلان
المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو
الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية
الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (القرار
٢٤٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢)

التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية الرئيسية التي
اعتمدها الأمم المتحدة خلال العقد الماضي والتحديات والقيود التي
تعرض تلك الأهداف والغايات**
تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لطلب الجمعية العامة موافقتها بأحدث المعلومات عن
تطورات مختارة نوقشت في تقرير سابق (A/57/216) عن التحديات والقيود التي تعترض
تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية الرئيسية التي اعتمدها الأمم المتحدة خلال التسعينات.
ويعالج التقرير أيضا التحديات والقيود الجديدة وكذلك الفرص المتعلقة بالتنمية في العقد
الأول من الألفية الجديدة.

* A/58/150.

** قدم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات في وقت متأخر عن موعد تقديمه دون إرفاقه ببيان أسباب التأخير
المطلوب تقديمه بمقتضى الفقرة ٨ من قرار الجمعية العام ٢٤٢/٥٦ التي قررت الجمعية فيها أنه إذا قدم
تقرير في وقت متأخر فينبغي إيراد أسباب ذلك التأخير في حاشية الوثيقة.



ويوجز التقرير الأداء العالمي والاقتصادي في الألفية الجديدة ويستعرض تدهور الأوضاع الجغرافية - السياسية والاقتصادية. ويرز التقرير التباطؤ الملحوظ في نمو التجارة الدولية وما يترتب على ذلك من أثر سلبي على البلدان النامية. وعلى الرغم من أن البيئة الاقتصادية العالمية لم تمثل قوة إيجابية لصالح التنمية، فقد تحقق شيء من التقدم في مجال السياسات صوب تحسين الظروف لفائدة البلدان النامية في مجالات مثل تخفيف عبء الديون الخارجية والمساعدة الإنمائية الرسمية. ويلاحظ التقرير أيضا بعض الجوانب الهامة للتدفقات المالية الخاصة والمدفوعات المرسلة من العمال والنقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية.

ويتناول التقرير أيضا فرصا وتحديات وقيودا مختارة تعترض سبيل التنمية وتستوجب الاهتمام من جانب صناعات السياسات على الصعيدين الوطني والدولي في السنوات القادمة. ومن بين القوى الإيجابية التي عملت لصالح التنمية، يحدد التقرير الفرص التي يتيحها التقدم التكنولوجي من أجل تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة التي توفرها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويركز التقرير كذلك على التحديات الناشئة عن مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتحديات الناشئة عن الاتجاهات الديمغرافية، بما في ذلك الشيخوخة وشبكات الضمان الاجتماعي، والبطالة في صفوف الشباب والعمال المهاجرون وانتكاسة فوائد السلام، بوصفها عائقا في وجه التنمية العالمية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥-١	أولا - مقدمة
٤	٢٤-٦	ثانيا - الأداء الاقتصادي العالمي في الألفية الجديدة
٤	٩-٧	ألف - النمو الاقتصادي
٦	٢٤-١٠	باء - البيئة الدولية للتنمية
١١	٥٨-٢٥	ثالثا - بعض الفرص والتحديات والقيود التي تواجه التنمية
١١	٣٤-٢٦	ألف - الفرص الكبيرة التي يتيحها التقدم التكنولوجي
		باء - التحدي الذي يمثله فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
١٥	٣٩-٣٥	جيم - التحديات الناشئة عن الاتجاهات الديمغرافية
١٦	٥٣-٤٠	دال - انتكاسة فوائد السلام بوصفها عائقا في وجه التنمية العالمية
٢٠	٥٨-٥٤	رابعاً - ملاحظات ختامية
٢٢	٦٢-٥٩	

أولا - مقدمة

١ - في عام ١٩٩٠، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (مرفق القرار د/٣/١٨)، واعتمدت كذلك الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (مرفق القرار ١٩٩/٤٥). وتضمنت الاستراتيجية عدة مبادئ واردة في الإعلان وأكدت على ضرورة تسارع النمو في كافة القطاعات في البلدان النامية.

٢ - ومنذ اعتماد الإعلان والاستراتيجية، عقدت الأمم المتحدة سلسلة من المؤتمرات العالمية التي أسهمت في التوصل إلى توافق عالمي جديد في الآراء بشأن الأهداف والسياسات الإنمائية. ووسّعت المؤتمرات مفهوم التنمية وأحرزت تقدماً صوب تحديد القيم العالمية الجديدة في مجالات من قبيل التنمية المستدامة، والتنمية الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والثقافة، والأطفال والفوارق بين الجنسين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اعتمدت الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (القرار ٥٥/٢) الذي عقد فيه المجتمع الدولي العزم على المضي قدماً صوب تنفيذ الالتزامات التي قطعت في المؤتمرات وذلك من خلال وضع أهداف قابلة للقياس أطلق عليها اسم "الأهداف الإنمائية للألفية".

٣ - وفي عام ٢٠٠٢، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريراً يتضمن استعراضاً عاماً للتحديات والقيود التي تعترض تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية الرئيسية التي اعتمدها الأمم المتحدة في التسعينات ويتضمن كذلك أحدث المعلومات عن التقدم المحرز صوب تحقيق تلك الأهداف والغايات خلال العقد (A/57/216). ويُقدّم هذا التقرير الذي أعد استجابة لطلب الجمعية العامة تقديم تقرير آخر عن هذا الموضوع (انظر الفقرة ٣ من القرار ٥٧/٢٤٦) معلومات مستكملة عن بعض التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقديم التقرير السابق ويعالج فرصاً مختارة معينة لصالح التنمية والتحديات والقيود التي تعترضها في العقد الأول من الألفية الجديدة.

٤ - والسبب وراء تركيز هذا التقرير على مواضيع مختارة معينة هو أنه معروض أمام الجمعية عدداً من التقارير الأخرى التي تتناول تلك المسائل، وبخاصة تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/58/323) فضلاً عن تقاريره عن العولمة والترابط (A/58/-)، وتنفيذ ومتابعة الالتزامات المعقودة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/58/216)، والحالة الاجتماعية في العالم (A/58/153)، وعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (A/58/179) ودور المرأة في التنمية (A/58/135) وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز (A/58/184). ويوجز هذا التقرير الأداء العالمي والاقتصادي في الألفية الجديدة ويستعرض

تدهور الأوضاع الجغرافية - السياسية والاقتصادية. ويرز كذلك التباطؤ الملحوظ في نمو التجارة الدولية وما يترتب على ذلك من أثر سلبي على البلدان النامية. وعلى الرغم من أن البيئة الاقتصادية العالمية لم تشكل قوة إيجابية لصالح التنمية، فقد تحقق شيء من التقدم، في مجال السياسات صوب تحسين الظروف لصالح البلدان النامية في مجالات مثل تخفيف عبء الديون الخارجية والمساعدة الإنمائية الدولية. ويلاحظ التقرير كذلك بعض الجوانب الهامة للتدفقات المالية الخاصة والمدفوعات المرسلة من العمال والنقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية.

٥ - ويتناول التقرير أيضا فرصا وتحديات وقيودا مختارة تعترض سبيل التنمية وتستوجب الاهتمام من جانب صناع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي في السنوات القادمة. ومن بين القوى الإيجابية التي عملت لصالح التنمية، يحدد التقرير الفرص التي يتيحها التقدم التكنولوجي من أجل تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة التي توفرها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويركز التقرير كذلك على التحديات الناشئة عن مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتحديات الناشئة عن الاتجاهات الديمغرافية، بما في ذلك الشيخوخة، وشبكات الضمان الاجتماعي، والبطالة في صفوف الشباب، والعمال المهاجرون، وانتكاسة فوائد السلام، بوصفها عائقا في وجه التنمية العالمية.

ثانيا - الأداء الاقتصادي العالمي في الألفية الجديدة

٦ - شهدت السنوات القليلة الأولى من الألفية الجديدة مزيجا من تدهور الأحوال الجغرافية - السياسية والاقتصادية. ولقد أثرت العوامل الجغرافية السياسية في أكثر الأحيان على البيئة الاقتصادية وعلى الآفاق الاقتصادية العالمية على الأجلين القصير والمتوسط. وأدت النكسات التي تعرض لها السلم والأمن الدوليان إلى تفاقم التباطؤ الذي شهده الاقتصاد العالمي منذ بداية القرن. وحدث على وجه الخصوص تدهور ملحوظ في نمو التجارة الدولية. وترتب على ذلك في البلدان النامية أثر سلبي على العائدات من الصادرات المغلولة أصلا بأسعار غير مواتية للسلع الأساسية. وأدى هذا التدهور في بعض الحالات إلى تعقيد إدارة الديون الخارجية حتى في البلدان التي وصلت من قبل نوعا ما إلى مستويات من الديون قادرة على تحملها.

ألف - النمو الاقتصادي

٧ - كان نمو الناتج في البلدان النامية خلال السنوات الأولى من هذا العقد أقل من المعدل الذي بلغه في معظم التسعينات بل كان بالنسبة لبعض المناطق أقل من المعدل الذي بلغه في "العقد المفقود" في الثمانينات^(١) وعلى وجه التحديد، عانت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي وبلدان غرب آسيا من انخفاض في نصيب الفرد من الناتج بعد أن كانت قد شهدت تحسناً في متوسط معدل النمو في التسعينات (انظر الجدول ١). وواصلت بلدان شرق وجنوب آسيا نموها بوتيرة أسرع من المناطق الأخرى ولئن كان ذلك بوتيرة أبطأ عما كانت عليه في العقدين الماضيين. وعلاوة على ذلك، فإن الرقم الذي حققته المنطقة ككل تضخم بنتيجة النمو المرتفع الذي حققته الصين باستمرار.

الجدول ١

البلدان النامية: النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

(متوسط النسبة المئوية السنوية للتغير)

٢٠٠٣-٢٠٠١	٢٠٠٠-١٩٩١	١٩٩٠-١٩٨١	
١,٦	٢,٨	٠,٨	البلدان النامية
- ١	١,٤	- ٠,٦	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٠,٥	- ٠,٢	- ٠,٧	أفريقيا
٠,٧	- ٠,٣	- ١,٢	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
- ١,٤	٠,٤		غرب آسيا
٣,٨	٥,٠	٤,٧	شرق آسيا وجنوبها
			بندا مذكورة:
٢,٤	٣,٥	٣٩	شرق آسيا وجنوبها باستثناء الصين
٢,٢	٠,٥	- ٠,٥	أقل البلدان نمواً

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٨ - أما النمو الاقتصادي الذي حققته البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نمواً فهو أفضل لغاية الآن بصورة عامة في هذا العقد مقارنة بما كان عليه في العقدين السابقين. ومع ذلك، فإن نمو نصيب الفرد من الدخل البالغ وسطياً نصف في المائة لم يفض إلى تخفيف حدة الفقر في تلك البلدان بشكل يستحق الذكر. وإن تحقيق نمو مطرد بنسبة لا تقل عن ٣ في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية يعتبر شرطاً أساسياً لتخفيف الفقر بشكل حقيقي في تلك المناطق في الأجل الأطول ولا تزال البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بعيدة جداً عن الوصول إلى تلك النسبة.

٩ - ومن البلدان الـ ٩٥ التي ترصدها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بانتظام شهد منها انكماشاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٣٧ بلداً في عام ٢٠٠١ و ٣٣ بلداً في عام ٢٠٠٢، وكانت بعيدة كل البعد عن تحقيق نمو مطرد، وتمثل هذه البلدان نسبة ٨

و ١٠ في المائة من سكان العالم، على التوالي^(٢). ومن ناحية أخرى، شهد ٢٠ بلدا في عام ٢٠٠١ و ١٦ بلدا في عام ٢٠٠٢ نموا بنسبة تزيد على ٣ في المائة في نصيب الفرد من الدخل، وهي تمثل في الحالتين حوالي ٤٦ في المائة من سكان العالم. ويمثل سكان الصين والهند الشطر الأعظم في هذه الفئة.

باء - البيئة الدولية للتنمية

١٠ - لم تمثل البيئة الاقتصادية العالمية منذ بداية العقد الحالي قوة إيجابية داعمة للتنمية. ومن ناحية أخرى، تم في مجال السياسات إحراز تقدم صوب الاتفاق على تحسين الظروف لصالح البلدان النامية، ومعالجة الديون الخارجية وتنشيط المساعدة الإنمائية الرسمية.

١ - التجارة

١١ - يعتمد النمو الاقتصادي في البلدان النامية اعتمادا متزايدا على التجارة الدولية، كما يتجلى ذلك في ارتفاع كل من نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان ونصيبها من التجارة العالمية (٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠). غير أن التجارة العالمية عانت من الركود منذ بداية العقد، خاصة بالمقارنة مع التسعينات من القرن العشرين. وإضافة إلى ضعف الاقتصاد العالمي عموما، أضر عدد من الصدمات غير الاقتصادية (مثل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والتراخ في العراق، ووباء المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، سارس (SARS) بالتجارة العالمية، وعلى الأخص في مجال التجارة بالخدمات مثل السفر والسياحة. وبعد تدهورها في عام ٢٠٠١، لم تشهد التجارة العالمية سوى تحسن طفيف قدره ٢ في المائة في عام ٢٠٠٢، ولا يُتوقع أن يتجاوز نموها في عام ٢٠٠٣ نسبة ٤ في المائة. وسيكون من الصعب على المدى القصير عودة التجارة العالمية إلى معدل النمو العالي الذي حققته في التسعينات، إلا إذا أمكن التقليل إلى حد كبير من التقلبات في الجغرافيا السياسية، وتحقيق تقدم ملحوظ في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية حاليا، إلى جانب انتعاش قوي في الاقتصادات الكبرى التي لا يزال فائض القدرات الإنتاجية فيها يعوق الاستثمار.

١٢ - ولا يزال كثير من البلدان النامية شديد الاعتماد على تصدير السلع الأساسية من غير الوقود. فمثلا لا تزال بضع سلع أساسية من غير الوقود تشكل جزءا كبيرا من صادرات كثير من البلدان الأفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتولد السلع الأساسية من غير الوقود في المتوسط حوالي ٢٣ في المائة من مجموع عائدات صادرات السلع في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، غير أن هذا الرقم يُخفي نسبا أعلى بكثير في كثير من الاقتصادات. فمثلا تشكل السلع الأساسية من غير الوقود أكثر من ٨٠ في المائة من عائدات

تصدير السلع في بلدان مثل أثيوبيا، وباراغواي، وبليز، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجامايكا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، والسودان، وغرينادا، وليبيريا، ومالي، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر، ونيكاراغوا. وتولد السلع الأساسية من غير الوقود ٥٠ في المائة على الأقل من عائدات التصدير في كل من أوروغواي، وأوغندا، والسنغال، وبنما، وتوغو، وزمبابوي، وسوازيلند، وشيلي، وغامبيا، وغواتيمالا، وغينيا، وكوت ديفوار، وكينيا، وملديف، وهندوراس^(٣).

١٣ - وبالتالي فقد استمر الاتجاه التنافلي في أسعار السلع الأساسية من غير الوقود (انظر الجدول ٢) في التقليل من الاستفادة من التجارة في البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على هذه السلع. ومن المتوقع أن يستمر فائض العرض، بما فيه المخزونات الكبيرة في عدد من أسواق السلع الأساسية، في دفع الأسعار نحو الانخفاض على المدى القصير. غير أنه بسبب انخفاض قيمة الدولار في أواخر عام ٢٠٠٢ وبداية عام ٢٠٠٣، من المحتمل أن ترتفع أسعار السلع الأساسية المسعرة بالدولار، مما يؤدي إلى ارتفاع عائدات التصدير لكثير من البلدان النامية بالقيمة الإسمية للدولار، بيد أن القوة الشرائية الحقيقية لهذه العائدات قد لا تتحسن، إذ أن أسعار كثير من الواردات قد ترتفع كذلك^(٤).

الجدول ٢

أسعار السلع الأساسية من غير الوقود في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠
الرقم القياسي لعام ١٠٠=١٩٩٠												
٨٩,٢	٩٣,٢	٩٢,٧	٨٦,٩	٩٦,٣	١٠٦,٥	١٠٠,٢	١٠٠,٢	١٠١,٨	٨٧,٩	٨٧,٣	٩٣,٠	١٠٠,٠

المصدر: نشرة الأونكتاد الشهرية لأسعار السلع الأساسية.

١٤ - ويشكل استمرار اعتماد عدد كبير من البلدان النامية على إنتاج وتصدير السلع الأساسية من غير الوقود والانخفاض الدائم في أسعار هذه السلع تحديا متواصلا للبلدان النامية. وينبغي، من ناحية، معالجة فائض العرض وهبوط الأسعار اللذين يسودان عددا من أسواق السلع الأساسية، بيد أن البلدان المنتجة يصعب عليها منفردة تخفيض الفائض بالمقدار المطلوب. وينبغي للمجتمع الدولي تركيز اهتمامه على خفض إنتاج بعض السلع الأساسية (وخاصة المنتجين بكلفة عالية)، لا سيما عن طريق التخلص من تلك المعونات التي تؤثر على الإنتاج. ومن ناحية أخرى، ثمة حاجة أيضا إلى تشجيع التنويع والتجهيز في البلدان المعنية. ولا يزال عدد كبير من البلدان النامية يواجه تحديات كبيرة في تجهيز السلع الأساسية التي

يُنتجها، علما بأن التجهيز يُعطي لصادراتها قيمة مضافة. ففي كثير من أسواق السلع الأساسية الزراعية، على سبيل المثال، كثيرا ما تستأثر المراحل الأخيرة من الإنتاج بقسط أكبر من السعر النهائي، وهي مراحل بعيدة عن متناول البلدان النامية نظرا لنقص القدرات وعوائق أخرى. ونتيجة لذلك، لا تحصل البلدان النامية إلا على قسط ضئيل من السعر النهائي الذي تُباع به هذه السلع الأساسية في الأسواق الاستهلاكية الأجنبية.

١٥ - وينبغي اتخاذ إجراءات على وجه الخصوص لتسهيل وصول الصادرات الزراعية للبلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وينبغي أن تشمل الإجراءات المتخذة تخفيضات كبيرة في جميع أشكال معونات التصدير بغية إلغائها تدريجيا، وتخفيض الدعم المحلي الذي يشوه التجارة، على نحو ما تم الاتفاق عليه في إعلان الدوحة الوزاري. كما أن تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير التجارية عاملان من العوامل الحاسمة في زيادة حجم الصادرات من البلدان النامية.

٢ - مبادرات تخفيف الديون

١٦ - يواجه المجتمع الدولي تحديين واسعي النطاق بخصوص المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهما: تعجيل معالجة الحالات قيد الإنجاز، وضمان التمويل الكافي لكفالة بقاء ديون البلدان المستفيدة في مستوى يمكن تحمله. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٣، كان في طريقه إلى بلوغ "نقطة الإنجاز" ثنائي بلدان من بين البلدان الـ ٢٦ المستفيدة التي كانت قد بلغت نقطة القياس المتوسطة، أي "نقطة القرار". وفضلا عن ذلك، شهدت بعض البلدان الثمانية تفاقما في حالة الديون الخارجية، بسبب تدني الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وبالتالي فإن عائداتها من التصدير كانت أقل مما افترض.

١٧ - وعلى الرغم من الصعوبات التي ووجهت في البداية في إيجاد الموارد لتمويل الإطار الحالي للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تمويلا كاملا، إلا أن التبرعات في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بلغت ٢,٤ بليون دولار، بالمقارنة مع الـ ٢,٦ بليون دولار من التبرعات المعلنة المتعهد بها. بيد أنه نظرا للنقص في عائدات التصدير لبعض البلدان المستفيدة، فقد تكون هذه المبالغ الكلية المتعهد بها أقل من المبلغ اللازم لبلوغ هدف المبادرة المتمثل في تخفيض ديون كل بلد من البلدان المستفيدة إلى مستوى يمكن تحمله. وحتى لو تم تحقيق هذا الهدف، فإن إبقاء ديون البلدان في مستوى يمكن تحمله بعد خروجها من عملية المبادرة سوف يتطلب تدفقات مالية جديدة لا تخلق ديونا، وبالأخص المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر.

٣ - المساعدة الإنمائية الرسمية

١٨ - شهدت المساعدة الإنمائية الرسمية اتجاهها تنازليا لعدة سنوات، إلا أنها ارتفعت إلى ٥٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٢، بالمقارنة مع ٥٢,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠١. وإذا أُخذت بعين الاعتبار آثار التضخم وتقلبات أسعار الصرف فإن الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية "الحقيقية" ارتفعت بنسبة ٤,٨ في المائة. وقد أعلن إثنا عشر بلدا من أصل الـ ٢٢ بلدا الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن زيادة في القيمة الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية، وزادت نسبة الارتفاع عن ١٠ في المائة في تسعة بلدان. وارتفعت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية مقارنة بالدخل القومي الإجمالي من المستوى القياسي في الانخفاض البالغ ٠,٢٢ في المائة في السنوات الثلاث السابقة إلى نسبة ٠,٢٣ في المائة حاليا.

١٩ - ويرتبط جزء من الزيادة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٢ بالمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المنعقد في مونتيري بالمكسيك، ووعد بزيادات أخرى في المستقبل. وتظل التحديات قائمة على حد سواء فيما يتعلق بترجمة التعهدات الموجودة إلى أموال فعلية في أسرع وقت ممكن، وزيادة التعهدات زيادة ملحوظة. وتشير تقديرات لجنة المساعدة الإنمائية إلى أن الوفاء بالتعهدات المعلنة في مونتيري سيؤدي إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ بنسبة ٣١ في المائة (حوالي ١٦ بليون دولار)، وإلى زيادة نسبة المساعدة الإنمائية مقارنة بالناتج القومي الإجمالي إلى ٠,٢٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦^(٥). ومع ذلك تظل النسبة بعيدة عن الـ ٠,٣٣ في المائة التي تحققت باستمرار لغاية عام ١٩٩٢. وفضلا عن ذلك، فحتى لو تم توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية بالمقادير الحالية بأمثل الطرق وأكثرها فعالية، فإنها ستظل أقل بكثير من المبالغ الضرورية لتحقيق أهداف إعلان الألفية. وقد قُدر بأن الحاجة تدعو إلى ما يقرب من ٥٠ بليون دولار إضافي في السنة لتحقيق هذه الأهداف؛ وتدعو الحاجة إلى زيادة أخرى قدرها ٥٠ بليون دولار سنويا لبلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي^(٦).

٤ - التدفقات المالية الخاصة

٢٠ - منذ وقوع الأزمة المالية الآسيوية، عكست التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية اتجاهها الذي كان إيجابيا في التسعينات. فبالنسبة للبلدان النامية يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصدر لتدفقات الموارد الخارجية، وانخفاض هذا الاستثمار في عام ٢٠٠٢ (انظر الجدول ٣) يبعث على التشاؤم حيال الحاجة إلى زيادة دور القطاع الخاص في تمويل التنمية.

الجدول ٣

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، ١٩٩١-٢٠٠٢

١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
٢٩,١	٣١,٥	٣٤,٣	٧٥,٣	٨٢,٠	٩٧,٢	١٢٠,٥	١٢٨,٠	١٣٣,٠	١٢٥,٦	١٤٥,٣	١١٠,٠
صافي التدفقات (ببلايين الدولارات)											

المصدر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.C.1)

٢١ - وتستمر البلدان النامية في تنفيذ سياسات تهدف إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أنه بالإضافة إلى تحسين بيئة الاستثمار، لا بد من انتهاز سياسات لمعالجة مشاكل القدرات المؤسسية وجوانب الضعف الأخرى، بما فيها تنمية الموارد البشرية والتطور التكنولوجي، وبناء قطاع أعمال محلي نشط، وتحسين الهياكل الأساسية وكفالة بيئة تنافسية. وتشكل كل واحدة من هذه المهام تحديا لكثير من البلدان النامية.

٥ - تحويلات العاملين

٢٢ - تحويلات المواطنين المقيمين في الخارج عنصر من عناصر التدفقات المالية إلى البلدان النامية التي اكتسبت أهمية متزايدة - تفوق أحيانا أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية والمستويات الحالية من الائتمانات الخاصة. وعلى عكس أغلبية التدفقات الأخرى إلى البلدان النامية، فإن المستويات المسجلة لتحويلات العاملين بلغت ٨٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٢، بالمقارنة مع ٦٠ بليوناً في عام ١٩٩٨^(٧). وفضلاً عن ذلك، كثيراً ما تشكل التحويلات المسجلة رسمياً جزءاً يسيراً فقط من إجمالي التدفقات.

٢٣ - وتؤدي التحويلات الناجمة عن الهجرة إلى زيادة دخل المستفيدين وتنشيط الاقتصاد. ولا تتوقف أهمية الأثر الاقتصادي للتحويلات في بلد المنشأ على عدد العمال المهاجرين إلى الخارج فحسب، بل وكذلك على تشكيلة مهاراتهم وظروف عملهم قبل الهجرة.

٦ - صافي تحويلات الموارد إلى البلدان النامية

٢٤ - يشكل صافي تحويلات الموارد مقياساً للنتيجة الصافية لمختلف التدفقات المالية إلى البلدان النامية. ويعتمد أثر التحويل المالي الصافي في بلد ما على الحالة الاقتصادية العامة لذلك البلد. ففي معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية يعتبر من المرغوب فيه عادة المحافظة في المتوسط على تحويلات صافية إلى الداخل قابلة للاستمرار، مما يساهم في تحقيق مستوى استثمار أعلى مما يمكن تمويله بواسطة إجمالي الادخار الوطني وحده^(٨). ولذلك فإن هناك شيئاً من القلق من الانخفاض القياسي الحاصل عام ٢٠٠٢ حيث

بلغ صافي تحويلات الموارد ١٩٢,٥ بليون دولار، وهو العام الخامس على التوالي الذي حققت فيه البلدان النامية كمجموعة قيمة سالبة لصافي التحويلات. وتعكس هذه القيمة السالبة لصافي التحويل في عام ٢٠٠٢ انكماشاً حاداً في واردات عدة اقتصادات، خاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أما في أفريقيا فقد حصل تحويل صاف للموارد المالية إلى الداخل، حيث أدى الانخفاض في عائدات تصدير السلع الأساسية من غير الوقود إلى عجز تجاري تم تمويله بواسطة تدفقات مالية إضافية رسمية أو خاصة. واستمرار الحجم الكبير من التحويلات المالية الصافية السلبية من بعض البلدان النامية في السنوات الأولى من العقد الجديد يقف على طرفي نقيض مع التدفقات الصافية في النصف الأول من عقد التسعينات. وتشكل تهمة الظروف الملائمة لعكس اتجاه هذه التدفقات تحدياً للبلدان النامية نفسها، وكذلك للمجتمع الدولي، لا للحكومات فقط، بل خصوصاً للقطاع الخاص، المسؤول عن الجزء الأكبر من التحول المعاكس الذي طرأ على هذه التدفقات الجدول ٤

صافي نقل الموارد إلى البلدان النامية، ١٩٩١-٢٠٠٢

(ببلايين الدولارات)

١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
٤٢,٢-	٢٨,٦	٤٠,٤	٦٦,٣	٣٣,٩	٣٦,٠	٢٤,٢	١,٣-	٣٣,٧-	١٧٩,٣-	١٥٥,١-	١٩٢,٥-

البلدان النامية

المصدر: "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم" (منشورات الأمم المتحدة)، أعداد مختلفة.

ثالثاً - بعض الفرص والتحديات والقيود التي تواجه التنمية

٢٥ - يحدد هذا القسم بضع فرص وتحديات وقيود معينة تواجه التنمية وتتطلب اهتماماً من جانب واضعي السياسات على الصعيدين الوطني والدولي في السنوات المقبلة، وإن لم تكن بالضرورة قد عولجت في تقارير أخرى صادرة قبل الدورة الحالية للجمعية العامة.

ألف - الفرص الكبيرة التي يتيحها التقدم التكنولوجي

١ - الأمن الغذائي ودور التكنولوجيا.

٢٦ - ينطوي تطبيق التكنولوجيات الحديثة، بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية، في مجالي الأغذية والزراعة، على إمكانية زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج، وهو ما ينبغي أن يعود بالفائدة على كل من المنتجين والمستهلكين. وبإمكان هذه التكنولوجيات الجديدة أن

تسهم إسهاما كبيرا في الحد من الفقر والجوع المنتشرين في عالم اليوم. ولما كان حجم الزراعة في الاقتصاد في البلدان النامية أكبر منه في البلدان المتقدمة النمو في معظم الحالات، فيرجح أن تكون المكاسب في الناتج أكبر نسبيا لدى البلدان النامية؛ ولما كان المستهلكون الفقراء ينفقون شريحة أكبر من ميزانيتهم على الأغذية، فيتوقع أيضا أن تكون مكاسبهم النسبية أكبر حجما.

٢٧ - ويعتقد أن التكنولوجيا الحيوية تقدم مكاسب محتملة كبيرة، ولكنها تنطوي أيضا على عدد من المخاطر الكبيرة، ومعظمها لا يمكن تحديد حجمه مسبقا، وبعضها ينطوي على آثار سلبية كبيرة. وفي حالات عديدة، فإن أولئك الذين يستحدثون هذه التكنولوجيات أو يبيعونها لن يكونوا هم الذين يتحملون نتائجها السلبية بل المجتمع هو الذي سيتحملها بوجه عام.

٢٨ - وتشمل التكنولوجيا الحيوية الحديثة المعالجة الوراثية لإنتاج كائنات معدلة وراثيا. والفوائد المحتملة للكائنات المعدلة وراثيا هي إنتاج أغذية أساسية ذات درجة غذائية عالية وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين مقاومة أمراض المحاصيل وانتشار الآفات وحالات الطقس الشديدة وإنتاج حيوانات مزرعة أكثر إنتاجية. وفي الوقت ذاته، يقال إن الكائنات المعدلة وراثيا تقدم فوائد للبيئة، من قبيل أنها تحد من مساحة الأرض المطلوبة لإنتاج الأغذية وذلك بفضل تحسين الإنتاجية، وتحد من المواد الكيميائية المطلوبة لحماية المحاصيل، وتتيح الفرصة لإصلاح الأراضي المعطوبة أو الأقل خصوبة، وتحد من النفايات بفضل إنتاجها منتجات ذات عمر افتراضي أطول، وإنتاجها مواد عضوية لتوفير الطاقة (وقود حيوي). وفي الختام، فإن هناك فوائد محتملة تعود على صحة الإنسان مثل إمكانيات تشخيص الأمراض عن طريق التحليل الجيني، واستحداث لقاحات وأدوية جديدة وتحديد الجينات المسببة للحساسية.

٢٩ - وتتمثل الحجج الرئيسية التي قُدمت ضد استخدام الكائنات المعدلة وراثيا في الزراعة في مخاطر الآثار السلبية التي يمكن أن تنعكس على البيئة وصحة الإنسان، إلى جانب عدد من الآثار الاجتماعية - الاقتصادية السلبية. ومن الناحية البيئية، يقال إن الجينات قد ينتهي بها الأمر في أماكن غير متوقعة، وقد تتحول وتكون لها آثار ضارة (من ذلك مثلا أنها تؤدي إلى ظهور "أعشاب شديدة المناعة" تقاوم الآفات ومبيدات الأعشاب)، كذلك فإن الجينات "النائمة" يمكن أن تستيقظ صدفة وأن تصبح الجينات النشطة "هامة"، ويمكن أن تتفاعل الجينات مع الكائنات البرية والمحلية بما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية على الطيور والحشرات والأتربة، في حين يعود ذلك دون قصد بالضرر على الكائنات المفيدة التي تتغذى على آفات المحاصيل. ومن الآثار السلبية المحتملة على صحة البشر انتقال الجينات المسببة للحساسية، ودخول كائنات معدلة وراثيا غير مرغوبة في السلسلة الغذائية وانتقال المقاومة

للمضادات الحيوية. وفي الختام، فإن بعض الآثار الاجتماعية - الاقتصادية السيئة المحتملة تتمثل في عدم قدرة المزارعين على الحصول على مواد نباتية غير معدلة واحتمال اعتمادهم على بذور مهندسة بيولوجيا، وخاصة في ضوء نشوء ما يسمى جينات مبيدة في البذور المعززة عن طريق التعديل الوراثي، وهي بذور غير صالحة للبذر. وعلى الرغم من أن الفوائد المحتملة تكون بمثابة حوافز كبيرة للقطاع الخاص لاستحداث هذه التكنولوجيات، فإن الطابع الجماعي للعديد من الأخطار المتصلة بذلك يعني أن هناك دورا حاسما ينبغي أن تضطلع به الحكومات في التخفيف من هذه الأخطار وفي إجراء أو بدء دراسات يمكن أن تشكل أساسا لمناقشات وإجراءات تتخذ على الصعيد العام^(٩).

٣٠ - وإذا ما اتخذت الإجراءات الضرورية للتخفيف من هذه الأخطار، فإن المحاصيل المعدلة وراثيا تمثل فرصة محتملة أمام البلدان النامية لا سيما تلك التي تعاني من نقص في الأغذية. غير أن تكنولوجيا التعديل الوراثي المكتشفة في البلدان المتقدمة النمو قد لا تكون جاهزة للنقل إلى البلدان النامية. فالبحوث التي تجرى على المحاصيل التي توجد بصفة خاصة في البلدان النامية محدودة في عدد ضئيل من المؤسسات العامة والمؤسسات التي لا تستهدف الربح في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية التي تتمتع بقاعدة علمية قوية. ولأن العائدات المالية تبدو محدودة، يقابل ذلك اهتمام هامشي لدى القطاع الخاص في استحداث كائنات معدلة وراثيا تهم البلدان النامية^(١٠). وكما هو الأمر بالنسبة للعديد من التكنولوجيات الأخرى، فإن ثمة تحديا يتمثل في استنباط وسائل كفيلة بجعل التكنولوجيا تخدم مصلحة أفقر البلدان والشعوب.

٢ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣١ - تمثلت قوة إيجابية دافعة للتنمية في السنوات الأولى من القرن الجديد في استمرار تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وعلى الرغم من أن خطى هذا التغلغل قد تباطأت في البيئة الاقتصادية المعاكسة الحالية، فقد استمر نمو اقتصاد شبكات المعلومات والاتصالات. وقد أدى هذا إلى نشوء شركات جديدة، ولكن فوق ذلك كله نشأت مجموعة كبيرة من الفرص الجديدة والتطبيقات الجديدة والأبعاد الجديدة للتنمية.

٣٢ - بلغ عدد الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت في العالم ثلاثة أضعاف ما كان عليه، أي ما يزيد قليلا على ٢٠٠ مليون شخص في بداية عام ٢٠٠٠ إلى ما يزيد على ٦٠٠ مليون شخص في عام ٢٠٠٢، ويتوقع أن يبلغ هذا العدد بليون شخص بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. وبحلول ذلك الوقت، يتوقع أن يكون نصف هؤلاء الأشخاص يستخدمون

أجهزة غير الحواسيب الخاصة للوصول إلى الإنترنت. ولم تكن السياسات والإصلاحات التنظيمية والمؤسسية لمعظم البلدان، فضلا عنها على الصعيد العالمي، مواكبة لأوجه التقدم في مجال التكنولوجيا، ولذلك فإن بعض الفرص الناشئة عن التطبيقات المحتملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال غير مستغلة، وخاصة في البلدان النامية. لإنشاء هياكل أساسية تمكينية في مجال السياسات والأنظمة والمؤسسات على الصعيدين الوطني والعالمي أمر حاسم لضمان وصول الجميع وبتكلفة ميسورة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٣ - يبدو أن الفوارق فيما بين البلدان في مجال الوصول إلى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية (وهي جزء مما يسمى "الفجوة الرقمية") تتضاءل، ولكن لا يزال ثمة فجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وفي نوعية إمكانيات الوصول. وفي عام ٢٠٠١، برزت منطقة آسيا والمحيط الهادئ بوصفها أعلى مناطق استخدام الإنترنت، مقيسة بعدد المستخدمين. وعلى الرغم من أن البلدان النامية زادت من حصتها في عدد مستخدمي الإنترنت في العالم من ٢ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠١ (من نحو نصف بليون مستخدم في جميع أنحاء العالم)، فإن إمكانيات الوصول إلى الإنترنت من حيث توزيعها تقل كثيرا عن إمكانيات الوصول إلى الهاتف. على سبيل المثال، يستخدم سكان لكسمبرغ البالغ عددهم ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة من موجات شبكة الإنترنت الدولية أكثر مما يستخدمه سكان أفريقيا البالغ عددهم ٧٦٠ مليون نسمة، وهو ما ييسر لسكان لكسمبرغ وصولا أسرع كثيرا إلى الشبكة العالمية. إلى جانب ذلك، فإن خبرات فرادى المستخدمين في مجال استخدام الإنترنت تتباين إلى حد بعيد.

٣٤ - هناك قدرات فائضة في شبكة الألياف الضوئية على قنوات عديدة في البلدان النامية. ولكن تمثل أحد آثار انفجار "الفقاعة" في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في أن تم العمل على الحد من هذا الفائض. وحتى عام ٢٠٠٠، كانت البلدان المتقدمة النمو تتأثر بغالبية الاشتراكات الجديدة في خدمات الهاتف النقال التي تباع كل سنة. وقد ظل عدد الاشتراكات الجديدة منذ ذلك الحين ينخفض في الاقتصادات المتقدمة النمو، في حين واصلت الاشتراكات في الاقتصادات النامية تعاضدها، حيث تجاوزت الاشتراكات في الاقتصادات المتقدمة النمو. ولا تزال القدرة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية محدودة في البلدان النامية، غير أن هذه الاتجاهات توحي بأن الفجوة الرقمية قد تنقلص وأن أمام البلدان النامية فرصا أكبر لتستفيد مما تحمله ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إمكانيات في مجال التنمية.

باء - التحدي الذي يمثله فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٣٥ - يمثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تحديا كبيرا في عدد متنام من البلدان النامية. إذ أنه يلغي عقودا من التقدم المحرز في مجال إطالة متوسط العمر المتوقع، ويؤثر على الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية. فمتوسط العمر المتوقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يبلغ الآن ٤٧ سنة فقط، في حين ينبغي أن يكون ٦٢ سنة لو لم يكن الإيدز. وفي بوتسوانا، انخفض متوسط العمر المتوقع بنسبة ٣٣ سنة إلى مستويات لم تعرف منذ عام ١٩٥٠. وتشهد آسيا ومنطقة البحر الكاريبي ظاهرة مماثلة، وإن كانت بدرجة أقل. وزاد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة في بعض البلدان.

٣٦ - وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليس مشكلة صحية فحسب. فمدى احتياح هذا الوباء في العديد من البلدان النامية معناه أن هذا الوباء يشكل أيضا عقبة كبرى أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل وقوة معاكسة لها، لأنه يقلص القوة العاملة ويخفض إنتاجيتها. وتشير التقديرات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، بالنسبة للبلدان التي تبلغ معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٢ في المائة، ينخفض بنسبة ٢,٦ في المائة. ولالإيدز آثار مدمرة بالنسبة لتماسك الأسر المعيشية، إذ يفضي إلى الفقر وإلى تفسخ الأسرة المعيشية عندما يموت الكبار. وهو يحد من الأمن الغذائي للأسرة، إذ تتضاءل القوى العاملة المتاحة لإنتاج الغذاء ويحد من وسائل شراء الأغذية.

٣٧ - وتوحي الإسقاطات بأن عددا إضافيا يبلغ ٤,٥ ملايين شخص سيصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ١٢٦ بلدا من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠١٠. وسيحدث أكثر من ٤ في المائة من هذه الإصابات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وهو ما يمثل حاليا قرابة ٢ في المائة من الإصابات الجديدة. وتشير التقديرات أيضا إلى أن تنفيذ حملة وقائية شاملة بحلول عام ٢٠٠٥ سيقصص عدد الإصابات الجديدة بمقدار ٢,٩ مليون إصابة بحلول عام ٢٠١٠، وسيساعد على تحقيق هدف الحد من مستويات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الشباب بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، على نحو ما دعا إليه الإعلان والالتزام المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها د-٢٦/٢ الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠١. ونظرا لسرعة انتشار هذا المرض، فإن أي تأخير في تنفيذ نظام الوقاية المتكامل، فإن أثر ذلك سيتعظم على المدى البعيد. ولا تزال معدلات الإصابة لدى الشباب تتعاضد، وخفض سرعة انتشار الوباء يتطلب حماية الشباب في كل مكان من هذا المرض.

٣٨ - لا يزال الافتقار إلى المعلومات عن انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يسهم في انتشاره. فالدراسات الاستقصائية التي أجريت بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠١، تظهر أن ٧,٧ في المائة من النساء في الشريحة العمرية ١٥ إلى ٢٤ سنة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يعرفن أن أي شخص يتمتع بصحة جيدة في مظهره ممكن أن يكون مصابا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، غير أن هذه النسبة بلغت ٥١ في المائة و ٤٧ في المائة فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة جنوب شرقي آسيا على التوالي. أما نسبة النساء اللاتي في نفس الشريحة العمرية واللاتي يعرفن أن استخدام الرفالات يحول دون نقل الفيروس فستبلغ ٦ في المائة في جنوب وسط آسيا، ولكنها تبلغ ٤٩ في المائة و ٣٨ في المائة فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرقي آسيا على التوالي. والتثقيف بشأن هذا المرض والوقاية منه عنصران لا يمكن الاستغناء عنهما في الجهود المبذولة لإبطاء انتشاره.

٣٩ - تضمن إعلان الالتزام المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أهدافا محددة زمنيا لمعالجة هذا الوباء. وهناك مزيد من البلدان التي أصبحت تدرك قيمة تجميع مواردها وخبراتها والتزاماتها بتنفيذها مبادرات إقليمية لمكافحة هذا الوباء. وهناك دلائل أخرى على إحراز تقدم في هذا المجال. فالصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا الذي أنشئ في حزيران/يونيه ٢٠٠١ يقوم بحشد موارد إضافية كبيرة لهذا الغرض. ويتمثل التحدي المباشر في استخدام هذه الموارد فورا وبطرق تتسم بالكفاءة والفاعلية.

جيم - التحديات الناشئة عن الاتجاهات الديموغرافية

٤٠ - أصبح عدد المسنين في سكان البلدان المتقدمة النمو يتزايد في حين تمثل الشريحة الواسعة من الشباب في البلدان النامية أفضل ما تملك هذه البلدان من موارد وإن كانت لا تستغل استغلالا كافيا. وتشير التغيرات الديموغرافية مسائل استدامة نظم الضمان الاجتماعي في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وهناك في البلدان النامية أيضا قلق إزاء البطالة والعمالة الناقصة. ويمكن أن تؤدي هجرة العمال على الصعيد الدولي إلى التخفيف من حدة هاتين المشكلتين. غير أن العقبات التي تعترض حركة العمالة تجعل ظروف هجرة الأيدي العاملة قاسية بوجه خاص وتحول دون الظاهرتين المذكورتين أعلاه من أن تكيف إحدهما الأخرى وتعادلهما.

١ - الشيخوخة وشبكات الضمان الاجتماعي

٤١ - إن شيخوخة السكان، والتغيرات التي طرأت على ديناميات القوة العاملة للمسنين، ساعدت في تحديد شكل المناقشات حول المعاشات التقاعدية. ففي معظم البلدان المتقدمة النمو، تمكن المسنون - فيما عدا الأراامل المسنات اللاتي هن أقل حظا - من الوصول إلى

الشيخوخة دون أن يتعرضوا إلى انخفاض كبير في مستويات معيشتهم. إلا أنه يتوقع أن يحال إلى التقاعد في الربع القرن المقبل، ما يقرب من ٧٠ مليون شخص في البلدان المتقدمة النمو ولن يحل محلهم سوى ٥ ملايين عامل جديد، أما في ربع القرن الماضي فقد حل ١٢٠ مليون عامل محل ٤٥ مليون شخص من أصحاب المعاشات التقاعدية^(١١). وهذا يبدي أن الطلب سيزداد بشكل كبير على اليد العاملة في هذه البلدان في المستقبل القريب، فضلاً عن وجود صعوبات في كفالة عدم تعرض أصحاب المعاشات التقاعدية إلى انخفاض كبير في مستويات المعيشة.

٤٢ - وقد تطرق عدد قليل من البلدان إلى تكلفة واستقرار نظم المعاشات التقاعدية فيها على نحو كاف، ومن المرجح أن يؤدي ازدياد الدين المتضمن في بعض نظمها، وخاصة تطبيق القواعد الحالية لخصم الاشتراكات من المنبع، إلى قيام العمال بدفع اشتراكات أعلى و/أو فرض ضرائب دخل أعلى على العمال وأصحاب المعاشات التقاعدية على حد سواء. وفي العديد من البلدان، يتعين على الإصلاحات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية أن تقاوم الأزمات الاقتصادية وارتفاع مستويات الديون العامة التي لا تهدد الاستقرار الاقتصادي فحسب، بل تؤدي كذلك إلى الحد من الاستثمارات اللازمة في مجالات التعليم والصحة والبنى التحتية، وتترك شريحة كبيرة من السكان معرضة للخطر.

٤٣ - واستناداً إلى منظمة العمل الدولية، فإن حوالي ٩٠ في المائة من الشريحة العاملة من السكان في العالم غير مشمولة في نظم معاشات تقاعدية كافية قادرة على تأمين دخل تقاعدي كاف. ففي بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، أصبحت نظم المعاشات عديمة القيمة عملياً مع تدهور الاقتصادات الوطنية؛ أما في أفريقيا، فإن نظم المعاشات التقاعدية ضعيفة بشكل عام وتدار على نحو سيئ؛ وفي آسيا أصبحت هذه النظم ضعيفة بسبب الاضطرابات المالية التي حدثت في أواخر التسعينات من القرن الماضي؛ أما في بلدان الشرق الأوسط المستوردة للعمالة، فلا يسمح للعمال الأجانب الانضمام إلى نظم المعاشات التقاعدية الوطنية؛ في حين أن أداء نظم المعاشات التقاعدية ضعيف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث يتحول عدد من البلدان إلى نظم أخرى. أما بالنسبة للأشخاص الذين لا تشملهم نظم المعاشات التقاعدية أو الذين تشملهم نظم ذات أداء سيئ، فإن الدخل لشيخوختهم غير مأمون البتة.

٤٤ - كما أن الأسئلة الجارية حول كيفية الموازنة بين مسؤولية القطاع العام والقطاع الخاص في توفير الحماية للشيخوخة وحماية حقوق العمال وحاجتهم للأمن تتردد كذلك في المناقشات الدائرة حول قدرة أسواق العمالة على استيعاب العمال والاحتفاظ بهم. وفيما تعد

مشاركة المسنين في سوق العمالة عاملا محوريا في التقليل من إمكانية تعرضهم لهذه المخاطر، فإن المعدل العام لمشاركة القوة العاملة في انخفاض مطرد منذ عقود، رغم تزايد أعدادهم ونسبتهم في عدد السكان الإجمالي.

٤٥ - وتوجد في أفريقيا وآسيا أعلى نسبة من المسنين النشيطين اقتصاديا - أكثر من ٤٠ في المائة. وفي معظم البلدان النامية، عمل معظم المسنين طوال حياتهم في أعمال غير رسمية ذات قدر ضئيل من الاستحقاقات، إن وجدت، ودخول هزيلة. ولا يوجد حساب للمعاشات التقاعدية يمكن أن يُستمد منه دخل تقاعدي، وثمة فرصة ضعيفة جدا لإنشاء حساب. ويعد الفقر عاملا محفزا يرغم المسنين على مواصلة العمل طالما تسمح لهم صحتهم بذلك، كالمزارعين والعمال أو البائعين.

٤٦ - ومن الطرف الآخر من الطيف تقع أوروبا، حيث لا تتجاوز نسبة المسنين الذين لا يزالون نشيطين اقتصاديا الخمسة في المائة، وحيث يتقاعد معظمهم من الوظائف المأجورة في أعمار محددة بدقة؛ إذ يُعاقب الأشخاص بحرمانهم من دخل الضمان الاجتماعي إذا استمروا في العمل بعد سن محددة. وكانت هذه السياسات قد وضعت عندما كان عدد المتقاعدين قليلا قياسا إلى الشريحة العاملة من السكان، ويمكن توفير الاستحقاقات بسهولة. وبعد أن أصبح المتقاعدون يعيشون فترة أطول ويزداد عددهم يوميا، فلا تزال السياسات تشجع الناس على تقصير فترة حياتهم العملية وهم لا يزالون يتمتعون بلياقتهم البدنية وقادرون على العمل لفترة أطول، ويستبعد الأشخاص الذين يفضلون الاستمرار في العمل من سوق العمالة. ولا يشكل التقاعد الإلزامي إلا جزءا من الخلفية الاقتصادية والسياسية. كما تؤثر البطالة وانعدام الفرص، والطلب على إجادة مهارات جديدة في التوسع في الاقتصاد الرقمي وتأمين الترفيه عاليا أيضا على سياسات سوق العمالة المتعلقة بالعمال المسنين.

٢ - العمال المهاجرون

٤٧ - رغم أن اهتمام السياسات تركز بشكل كبير على "تنظيم" هجرة العمال من ذوي المهارات العالية ممن يلبون احتياجات محددة، فإن لدى معظم المهاجرين مؤهلات متدنية ويشغلون وظائف تقع في أدنى سلم الأجور. ويعد الاحتيايل والتمييز والاستغلال، وفي بعض الأحيان الإساءة حالات مرتبطة بالعمالة يتعرض لها عادة، وعلى نحو متزايد، العمال المهاجرون من ذوي المهارات الضعيفة. في حين أن المناخ المتمثل في كره الأجانب السائد حاليا في العديد من المجتمعات يقدم تفسيراً لتعرض المهاجرين للخطر، وهو ينبع بشكل رئيسي من موقعهم في سوق العمالة وعدم تطبيق وإنفاذ معايير العمالة في البلدان المضيفة.

٤٨ - إن القيود المفروضة على تنقل اليد العاملة ورفع القيود عن سوق العمالة سمحت لعدد كبير من المهاجرين ممن لا يحملون وثائق إمكانية العثور على وظائف رغم الارتفاع النسبي لمستويات البطالة في البلدان المتقدمة النمو. إن المهاجرين الذين تم توظيفهم في ظروف عمل دون المستوى يوفرون عمالة قليلة التكلفة ومرنة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا يمكنها أن تنقل عملياتها إلى الخارج. وفي الوقت نفسه، فإن التمييز المتصل بالتوظيف جعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للمهاجرين الشرعيين في إيجاد وظائف أو تغييرها^(١٢).

٤٩ - وتكاد تتوقف حقوق المهاجرين الاقتصادية كلية على قوانين الهجرة التي تكون عادة محدودة جداً. وفي العديد من البلدان، تكون قدرة المهاجرين على الوصول إلى أسواق العمالة ومجال مشاركتهم في المهن والتجارة مقيدة. وفي حين تحدد قوانين الهجرة بعض الحقوق الاقتصادية للمهاجرين، إلا أنها نادراً ما تحتوي على أحكام لإنفاذ هذه الحقوق. وفي عدد قليل من البلدان، بدأ المهاجرون ينظمون أنفسهم لتأكيد حقوقهم، بمساعدة المنظمات غير الحكومية في بعض الأحيان. وبالإضافة إلى ذلك، وفي عدد من البلدان المتقدمة النمو، فإن التهديدات التي تعترض إنفاذ المعايير المتعلقة بالعمالة برفع القيود عنها والشواغل المتعلقة بانخفاض مستوى العضوية جعلت اتحادات العمال تتخذ مواقف أكثر تقبلاً إزاء المهاجرين والحن التي يتعرضون لها.

٣ - البطالة في صفوف الشباب

٥٠ - كان من آثار العولمة وتزايد التحرر الاقتصادي انخفاض عدد فرص العمالة المستقرة. والشباب هم أكثر عرضة للبطالة وعدم استقرار الوظائف من البالغين بسبب افتقارهم إلى الخبرة في العمل والمهارات المهنية. وينحو العمال الشباب إلى أداء دور الحاحز الوافي في أوقات الاضطرابات والصدمات الاقتصادية: فهم نموذجياً من بين أول من يطرد من العمل أثناء فترات الكساد الاقتصادي وآخر من يُعاد توظيفهم. ولا تتاح للكثير من الشباب إمكانية الحصول على وظائف كافية، مما يؤدي إلى توالي أخطار أخرى. والشابات أكثر عرضة لخطر أن يصبحن عاطلات عن العمل، وتزيد معدلات البطالة عند الإناث بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ في المائة منها عند الذكور. وبشكل عام، سواء كانوا يعيشون في بلدان متقدمة النمو أو في بلدان نامية، يعاني الشباب من مستويات عالية على نحو غير متكافئ من البطالة - أكثر مرتين أو ثلاث مرات من الأجيال السابقة - ويزداد احتمال تشغيلهم في أشكال غير ثابتة وغير رسمية وخطيرة من العمل.

٥١ - وفي العديد من البلدان النامية، يوجد عدم توافق بين التزايد السريع للطلب على البالغين من الشبان من ذوي المؤهلات التعليمية العالية وبطء ازدياد الطلب على مهاراتهم. وتفسر هذه الظاهرة بشكل رئيسي بعدم تطوير القطاعات الاقتصادية الحديثة. لذلك ينتهي المطاف بالعديد من الأشخاص من ذوي المؤهلات التعليمية العالية بالهجرة إلى البلدان الصناعية بحثاً عن فرص عمل أفضل^(١٣).

٥٢ - كما لا يزال الشباب يواجهون حواجز تعوقهم عن الاستفادة من فرص الاضطلاع بالمشاريع، وهي مسألة خطيرة في البلدان النامية التي كثيراً ما تكون فيها المهن الحرة الخيار الوحيد للبقاء. وتتخوف مؤسسات الإقراض خوفاً كبيراً من منح قروض للشباب نظراً لافتقارهم إلى التجربة الموازية والخبرة في الأعمال التجارية، الشيء الذي يجعل الاقتراض صعب المنال بالنسبة إليهم. وبعد الشباب، ولا سيما الذين يكون تعليمهم أو تدريبهم محدوداً، من الفئات التي يتعذر عليها العثور على عمل في سياق غدت فيه الخبرة والمهارة تحظيان بقيمة كبيرة لدى أرباب العمل.

٥٣ - ولعل من الحلول الممكنة زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب المهني لصالح الشباب سعياً إلى زيادة إمكانية عثورهم على عمل. وتدل البيانات الواردة من طائفة عريضة من البلدان على أن التعليم يعزز بشكل واضح آفاق الشباب في سوق العمل. وفي المدى الطويل، ستوقف قدرة البلدان على التنمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من العولة على نوعية قوتها العاملة والمهارات التي تحوزها. ويلزم، علاوة على ذلك، إزالة الحواجز التي يمكن أن تؤدي إلى التمييز ضد عمالة الشباب، سواء كانت تشريعية أم تصورية.

دال - انتكاسة فوائد السلام بوصفها عائقاً في وجه التنمية العالمية

٥٤ - تتمثل فوائد السلام الممكن قياسها بالنسبة للاقتصاد العالمي في الموارد التي يتحقق توفيرها من النفقات العسكرية ويعاد رصدها للنفقات العامة الأخرى، كالتعليم والصحة، أو للقطاع الخاص كاستهلاك الأسر المعيشية أو الاستثمار في الأعمال التجارية، بما يؤدي إلى تحسين الرفاهية الاقتصادية وزيادة الإنتاج^(١٤).

٥٥ - وما انفك الإنفاق العسكري العالمي يزداد منذ سنة ١٩٩٨، مع ما قد يخلفه ذلك من تأثير سلبي في نمو ورفاهية الاقتصاد العالمي. ففي سنة ٢٠٠٢، ازدادت النفقات العسكرية بنسبة ٦ في المائة بالقيم الحقيقية حيث بلغت ٧٩٤ بليون دولار بالأسعار الجارية، وهو ما يمثل ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و ١٢٨ دولاراً للفرد الواحد^(١٥). وأصبح المستوى الحالي للنفقات العسكرية العالمية أعلى بنسبة ١٤ في المائة بالقيم الحقيقية مما كان عليه في فترة انخفاض النفقات العسكرية التي جاءت في سنة ١٩٩٨ في أعقاب نهاية

الحرب الباردة، ولكنه أدنى بنسبة ١٦ في المائة من مستوى سنة ١٩٨٨، وهي فترة قاربت فيها النفقات العسكرية العالمية الذروة التي بلغت إبان الحرب الباردة. وثمة أسباب شتى للزيادة الأخيرة في النفقات العسكرية. ففي بعض الحالات، تعزى الزيادة للتدابير الأمنية التي وضعت لمواجهة ارتفاع موجة الإرهاب الدولي. وفي حالات أخرى، جاءت الزيادة كنتيجة لتفاقم التوترات الجغرافية - السياسية والأزمات الإقليمية العديدة.

٥٦ - ويحتمل أن تؤدي الزيادات التي قررت بعض القوى العسكرية الرئيسية، سواء منها البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية، القيام بها في نفقات الدفاع إلى استمرار ارتفاع النفقات العسكرية العالمية على مدى السنوات القليلة المقبلة. وقد اعتبر المحللون هذا الارتفاع الجديد في الإنفاق العسكري بمثابة انتكاسة لفوائد السلام التي استفاد منها الاقتصاد العالمي خلال التسعينات، وحذروا من احتمال انخفاض نمو الاقتصاد العالمي بسبب ذلك في السنوات المقبلة.

٥٧ - وتؤدي زيادة النفقات العسكرية إلى تحفيز الاقتصاد في المدى القصير، وهو أمر يمكن أن يكون مفيداً خلال الفترة الراهنة المتسمة ببطء النمو. وتتضارب الآراء بشأن الأثر الطويل المدى لزيادة نفقات الدفاع وارتفاع النفقات الحكومية المتعلقة بتدابير مكافحة الإرهاب. وثمة من يذهب إلى أن الإنفاق العسكري يمكن أن يؤثر تأثيراً إيجابياً في النمو الاقتصادي من خلال توفير الأمن. ففي حالة عدم وجود دفاع وطني ملائم، وخاصة عندما تكون ثمة تهديدات خارجية، يحتمل أن ينخفض الاستثمار التجاري، مما يعرض النمو الاقتصادي للخطر في المستقبل. غير أن هذا القول لا يسري على الاقتصاد العالمي ككل، إذ أن الزيادة في الإنفاق العسكري في بلد ما يمكن أن تعتبره بلدان أخرى تهديداً خارجياً كبيراً، مما يقودها إلى رفع إنفاقها العسكري ويؤدي بالبلد الآخر إلى التماهي في زيادة إنفاقه العسكري. ويخلق ذلك سباقاً لا متناهيًا لكسب الأسلحة مما يؤدي إلى انخفاض الأمن والنمو الاقتصادي في كل بلد من البلدان التي تخوض ذلك الغمار.

٥٨ - على أن زيادة النفقات العسكرية تهدد أيضاً آفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالمبالغ التي تنفق في التسليح يمكن أن تنفق أيضاً على الاستهلاك، كالأغذية أو الرعاية الصحية، أو على الاستثمار، كالتيكنولوجيا والتعليم والهيكل الأساسية. وتبلغ مجاميع الإنفاق العسكري السنوي العالمي حوالي ٨٠٠ بليون دولار (٧٩٤ بليون دولار في سنة ٢٠٠٢). ولو تم فرضاً إعادة توزيع ذلك المبلغ بالتساوي على سكان العالم الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم والبالغ عددهم ١,٢ بليون شخص، فسوف يقضى على الفقر المدقع بفضل هذا الإجراء.

رابعاً - ملاحظات ختامية

٥٩ - ثمة سمتان تميزان الالتزامات العالمية المتجسدة في قرار بدء سلسلة جديدة من المفاوضات التجارية المتضمن في توافق آراء مونتريري الذي تمخض عنه المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وفي خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ). أما السمة الأولى فقد تولدت عن التسليم بأن النهج الشمولي للتنمية هو السبيل الوحيد إلى النجاح، ولذلك فقد جاءت التزامات المؤتمر ومؤتمر القمة شاملة، وتعيد إلى حد ما تأكيد الالتزامات المقطوعة في ميادين أكثر تخصصاً. ويمكن فضل ذلك النهج في إيجاد إطار متسق وكامل للتنمية. وأما السمة الثانية فتتمثل في زيادة التأكيد على التنفيذ، انطلاقاً من الاعتراف بضرورة الانتقال من النظرية إلى التطبيق من خلال وضع أهداف قابلة للقياس.

٦٠ - وينبغي أن تتركز جهود المجتمع الدولي في مجال التنمية في الوقت الراهن على التنفيذ التام والفعال لنتائج والتزامات إعلان الألفية والمؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية. وتتيح الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف المؤتمرات الأخرى جدول أعمال محدد للتنمية في الألفية الجديدة. على أن التقدم المحرز في الربع الأول من العقد الحالي في جل الميادين هو أقل من التقدم المطلوب لتحقيق كل الأهداف والغايات الإنمائية التي وضعت في السنين الأخيرة. ومن الضروري أن يبذل المجتمع الدولي والحكومات في جميع أنحاء العالم جهوداً جبارة وتتخذ تدابير استثنائية لإنعاش التنمية.

٦١ - وفي وقت إعداد هذا التقرير، ثمة مهمة عاجلة تتمثل في تأمين إحراز تقدم سريع وملموح في المفاوضات التجارية التي ستعقد أثناء الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في كانون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وبصرف النظر عن نتيجة هذا الاجتماع، سوف تظل هذه المهمة تحدياً كبيراً للوفاء بكل الالتزامات المقطوعة في المؤتمر الوزاري المعقود بالدوحة، ضمن الآجال المتفق عليها. ولذلك ينبغي أن يسعى كل المشاركين في تلك المفاوضات إلى الإسراع بوتيرة التقدم المحرز، لا سيما بشأن بعض البنود الرئيسية التي سيكون لها تأثير مباشر في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وإذا لم يكن الاتفاق قد حصل من قبل، فينبغي أن يتم إيلاء عناية خاصة لتوسيع نطاق اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة وإلغاء الإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو للمنتجات الزراعية وبعض مبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية. وستظل مصداقية الشراكة الجديدة من أجل التنمية في خطر إن لم يحرز تقدم بشأن تلك المسائل في المستقبل القريب.

٦٢ - ويمثل إعلان الألفية وخطة الدوحة للتنمية وتوافق آراء مونتيري وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ شراكة عالمية جديدة يمكنها أن تشكل قاعدة لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة. وتقوم تلك الشراكة على تقاسم المسؤوليات بحيث تأتي الإصلاحات السياسية والاقتصادية في البلدان النامية مشفوعة بالدعم من البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما في أوجهه المتعلقة بالمساعدة والتجارة وتخفيف عبء الدين. أما التحدي بالنسبة للمجتمع الدولي والحكومات الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وسائر الأطراف المعنية الأخرى فيتمثل في الوفاء بتلك المسؤوليات والحفاظ على الزخم الجديد الذي ميز النقاش الإنمائي إبان السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين وتجسيده على أرض الواقع. على أن النجاحات التي تحققت في تلك الاجتماعات قد تذهب سدى إن لم تنفذ برامج العمل التي وضعتها والالتزامات التي أنشأتها تنفيذا تاما وفعالا وإن لم يستفد منها في الوقت المناسب.

الحواشي

- (١) الأرقام المدرجة في هذا التقرير مأخوذة من قاعدة بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ما لم يذكر خلافه.
- (٢) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٣ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.C.1)، الجدول ١-٢، البلدان الـ ٩٥ التي تمثل نسبة تتراوح بين ٩٧ و ٩٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٥ وسكان جميع البلدان والمناطق النامية.
- (٣) للاطلاع على قائمة شاملة، يرجى الرجوع إلى دليل إحصاءات الأونكتاد لعام ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/F.03.II.D.2).
- (٤) انظر A/58/216 للاطلاع على تحليل لتطورات أسعار السلع الأساسية وآثارها على البلدان النامية.
- (٥) انظر البيان الصحفي الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان: "OECD DAC coun-tries begin recovery in development aid: 5% increase in 2002"، (في الموقع التالي على الشبكة (www.oecd.org/dac).
- (٦) انظر تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية المرفق برسالة الأمين العام المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/55/1000) الصفحتان ٢٤ و ٢٥.
- (٧) البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية ٢٠٠٣ (Global Development Finance, 2003).
- (٨) انظر كذلك دراسة الحالة الاقتصادية في العالم وآفاق المستقبل ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.C.2)، الصفحتان ٢٢ و ٢٣.
- (٩) انظر مثلاً: ورقة الجمعية الملكية "Genetically modified plants for food use and human health - an update"، February 2002 (<http://www.royalsoc.ac.uk>).
- (١٠) في البلدان المتقدمة النمو يشارك القطاعان الخاص والعام في النفقات التي تصرف على البحوث والتنمية الزراعية، في حين تبلغ النسبة ١٦ إلى ١ في البلدان النامية؛ انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.C.1 الصفحة ١٧٤ من النسخة الانكليزية).
- (١١) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الشيخوخة والإسكان والتنمية الحضرية، (باريس، ٢٠٠٣).

(١٢) رغم الأدلة الحالية المتفرقة، فإن التمييز ضد المهاجرين والأقليات الإثنية ظاهرة عالمية. فقد وجدت الدراسات التي أجرتها منظمة العمل الدولية في أربعة بلدان أوروبية أن طلباً أو أكثر من بين ثلاثة طلبات لوظائف من المهاجرين وأفراد من الأقليات يُرفض أو لا ينظر فيه.

(١٣) ومما يفاقم هذه الحالة العدد الكبير من الخريجين الذين يحملون درجات في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية الذين لا توجد لهم وظائف كافية. وبخلاف ذلك، هناك عدد قليل من الخريجين في اختصاصات كالهندسة والعلوم الفيزيائية، ممن يحتاج تعليمهم إلى معدات وتكنولوجيا أكثر تطوراً والتي تكون غالباً مكلفة جداً بالنسبة للعديد من الجامعات في البلدان النامية.

(١٤) انظر "Assessing the peace dividend resulting from the end of 'the Cold War'" ، الصفحات ١٨٩-٢٢٤، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، منشورات الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥، رقم المبيع E.95.II.C.1.

(١٥) معلومات مستقاة من معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، على الموقع http://projects.sipri.se/milex/mex_trends.html، "الاتجاهات الحديثة في النفقات العسكرية".